

حدود قياس الضغط الجبائي في الجزائر (2000-2017)

The limits of the measurement of the tax pressure in Algeria (2000-2017)

الدكتور زهير بن دعاس¹

جامعة سطيف 1 (الجزائر) zbendaas@univ-setif.dz

تاريخ الاستلام: 2018/10/10 تاريخ القبول: 2019/04/26 تاريخ النشر: 2019/04/30

Abstract:

the tax pressure is one of the most important indicators that can be used to measure tax profitability, and to judge the tax burden, for this purpose and through this study we tried to measure the level of tax pressure in Algeria during the period 2000-2017, we concluded that the level of the tax pressure its vary, according to the measurement methods, generally the level of the tax pressure excluding petroleum taxation remains more significant, we find a record of 19% as the average for the period studied (below the optimal level according to Colin Clark 25%) However, it does not indicate the tax efficiency, as it indicates the low economic contribution of the non-oil sectors in the composition of the gross domestic product (GDP), as well as the weakness of the tax collection due to tax evasion and the weak of tax control.

Key words: tax, tax profitability, Tax pressure, Laffer cuve

المخلص:

يهدف هذا البحث إلى قياس مستوى الضغط الجبائي في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2000-2017، باعتباره أحد أهم المؤشرات المستخدمة لقياس كفاءة الإدارة الضريبية والحكم على مدى ثقل العبء الضريبي على المكلفين بالضريبة، وقد توصلنا إلى أن تعدد مداخل قياسه أدى إلى تباين دلالاته، فباستبعاد الجباية البترولية نجده سجل نسبة 19% كمتوسط للفترة المدروسة (أقل من المستوى الأمثل المحدد ب 25% حسب كولن كلارك)، وهو في الحقيقة لا يؤشر لانخفاض العبء الضريبي وكفاءة الأداء الجبائي في الجزائر بقدر ما يعكس ضعف مساهمة القطاعات غير النفطية في تركيبة الناتج المحلي الخام، وضآلة التحصيل الضريبي نتيجة التهرب الضريبي وضعف الرقابة الجبائية.

الكلمات المفتاحية: الجباية، المردودية الجبائية، الضغط الجبائي. منحي لافر.

1. مقدمة:

لاشك أن الضريبة تعتبر بمثابة العمود الفقري للإيرادات العامة للدولة، ومصدرا أساسيا لتمويل موازنتها، وأداة مهمة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وقد أضحت اليوم جزء مهم من السياسة المالية للدولة تستخدمها في فترات الرواج والانكماش من أجل تحقيق استقرارها المالي والاقتصادي، فأحيانا ترفع معدلات الضرائب أو توسع في أوعيتها من أجل تحسين مردودية نظامها الجبائي، ما قد يؤثر سلبا على المقدرة التكاليفية للممولين الضريبيين، ويرفع من الاضطهاد الجبائي الذي ينجر عنه في نهاية المطاف ضعف كفاءة الأداء الجبائي، وتدني مستوى النشاط الاقتصادي على المدى الطويل نتيجة ارتفاع مستويات الضغط الجبائي.

وفي هذا الصدد فقد أصبح مستوى الضغط الجبائي رغم جدلية قياسه من أهم المؤشرات التي تمكن راسمي السياسات والباحثين المهتمين بمالية الدولة من الحكم على مدى كفاءة وفعالية النظام الجبائي ودرجة المقاومة الجبائية من طرف المكلفين، بالإضافة إلى معرفة مدى قدرة الضريبة على تحقيق أهدافها.

والجزائر كغيرها من الدول التي تعتمد على الجباية كمورد مهم في هيكل إيراداتها تعرف من فترة لأخرى مراجعة لمعدلات الضريبة وأوعيتها، خاصة بعد تراجع الجباية البترولية التي تحتل مكانة كبيرة في هيكل إيرادات الدولة (حوالي 55%)، وبما تعكسه كذلك من أهمية بالغة لقطاع المحروقات في تركيبة الناتج المحلي الخام (حوالي 35%)، ما جعلنا نتساءل عن المستوى الذي بلغه الضغط الجبائي في الجزائر خاصة بعد تراجع الجباية البترولية، وحدود قياسه ومدى تعبيره عن كفاءة النظام الجبائي الجزائري.

مشكلة البحث: بناء على القضايا المثارة أعلاه، يمكن صياغة التساؤل الرئيس للبحث كالتالي:

ما هي حدود استخدام مستوى الضغط الجبائي كمقياس لكفاءة الأداء الجبائي في

الجزائر ؟

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية رئيسة وهي:

مستوى الضغط الجبائي في الجزائر لا يعكس الأداء الجبائي الحقيقي بفعل ارتفاع مستوى التهرب الجبائي، والمكانة التي تحض بها الجباية البترولية في تركيبة إيرادات الدولة.

الدراسات السابقة:

توجد العديد من الدراسات التي تناولت الضغط الجبائي في الجزائر ضمن بحوث الجباية، لكن على حد علم الباحث توجد دراسات قليلة تناولت الموضوع بشكل صريح ومباشر، نبرز أهمها فيما يلي:

دراسة للباحث، ناصر مراد (2009)، بعنوان تقييم الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مقال منشور في مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد 09، جامعة سطيف1، حيث حاول الباحث تشخيص أهم الإصلاحات الضريبية المطبقة، وقياس مدى تحقيقها للمردودية الجبائية، وقد استعمل مؤشر الضغط الجبائي لقياس ذلك، وتوصل إلى أن هذا الأخير لا يعكس مردودية النظام الضريبي الجزائري بالنظر لمشاكل قياسه.

دراسة للباحث بوزيدة حميد (2006)، بعنوان الضغط الضريبي في الجزائر، مقال منشور في مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04، جامعة الشلف، حيث ركز الباحث على قياس الضغط الجبائي والمقدرة التكلفة للفرد الجزائري وتحليل تباينه مع المعدل الأمثل، كما أشار إلى أهم مشاكل قياسه في الجزائر.

دراسة للباحثين: دخموش العربي، جغلو ف نوال (2004)، بعنوان محاولة تقييم الضغط الجبائي في المؤسسة الاقتصادية، مقال منشور في مجلة الاقتصاد والمجتمع العدد 2، جامعة قسنطينة، حيث حاول الوقوف على مدى حدة الضغط الجبائي على المؤسسة الاقتصادية، وقد توصلنا لصعوبة قياسه بسبب الطبيعة الكلية للضغط الجبائي، وتم تقديم برنامج مطبق على الإعلام الآلي يمكن الاعتماد عليه لقياسه.

اختلافات الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تختلف هاته الدراسة عن باقي الدراسات السابقة في كونها ركزت على فترة زمنية طويلة نسبيا تمتد من سنة 2000 إلى نهاية سنة 2017، كما أنه تم قياس مستوى الضغط عند ثلاث مستويات، المستوى الأول هو الضغط الجبائي العام من خلال نسبة الاقتطاعات الجبائية الكلية إلى الناتج المحلي الخام، ثم المستوى الثاني من خلال قياس مستوى الإيرادات العادية إلى الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات، ثم مستوى الاقتطاعات

الجبائية العادية إلى الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات، وقد أبانت النتائج المتوصل إليها تباين كبير في دلالة استخدام المستويات الثلاثة، ما يعكس محدودية استخدام مستوى الضغط الجبائي للتعبير عن المردودية الجبائية في الجزائر.

تقسيمات البحث: للإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، تم تقسيم البحث إلى ثلاث محاور:

- مفهوم الضغط الجبائي؛

- تحليل تركيبة الإيرادات الجبائية في الجزائر 2000-2017؛

- قياس الضغط الجبائي في الجزائر 2000-2017.

2. مفهوم الضغط الجبائي

يعتبر الضغط الجبائي من أهم محددات المقدرة التكلفية والمالية للمكلفين بالضريبة، لذلك فقياسه يكتسي أهمية بالغة بالنسبة لرسمي السياسات الاقتصادية، فهو من أهم المؤشرات الممكن الاستناد إليها للحكم على مدى قدرة الضريبة على تحقيق أهدافها، وفيما يلي سنحاول ضبط تعريفه وكيفية قياسه، وأهميته، ومستوياته المثلى.

1.2 تعريف الضغط الجبائي:

يعبر الضغط الجبائي في عمومته عن تلك النسبة التي تقطع من دخل الفرد المكلف بالضريبة أو من الدخول التي تتحصل عليها الدولة في شكل ضرائب ورسوم، والتي يتم توظيفها في تمويل نفقاتها (بوزيدة، 2006، ص 281)، وبمعنى آخر فهو يشير إلى تلك الاقتطاعات المنسوبة إلى بعض المقادير الاقتصادية الهامة والتمثلة عادة في مستوى الدخل الفردي بالنسبة للأفراد، أو الناتج المحلي الخام PIB أو مجموع الاقتطاعات العامة والناتج الوطني الخام PNB بالنسبة للدولة (قدي، 2003، ص 156).

2.2 أساليب قياس الضغط الجبائي:

في أدبيات الضريبة عادة ما يتم التمييز بين الضغط الجبائي الفردي والضغط الجبائي الإجمالي.

1.2.2 الضغط الجبائي الفردي: يعبر الضغط الجبائي الفردي بالمعنى الضيق عن النسبة من الدخل الفردي المقطوعة لصالح الإدارة الضريبية، أما بالمعنى الواسع فيضاف إليه

الاقتطاعات الإجبارية المحسوبة على أساس الحماية الاجتماعية(محرزي، 2008، ص272) ، ويمكن قياسه بالعلاقة التالية:

$$PFI = I/R$$

حيث: (PFI) يرمز إلى الضغط الجبائي الفردي؛ أما (R)، فيشير إلى مستوى الدخل في حين يعبر (I) عن الاقتطاعات الجبائية. **2.2.2. الضغط الجبائي الإجمالي:** يعبر الضغط الجبائي الإجمالي عن مجمل الاقتطاعات الجبائية المحصلة لصالح الدولة (الدولة والجماعات المحلية بما في ذلك الاقتطاعات الإجبارية من طرف صناديق الضمان الاجتماعي) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الخام (دخموش، و جغوف،2004، ص143)، ويتم قياسه وفق العلاقة التالية:

$$PFG = I / PIB$$

حيث : (PFG) يشير إلى الضغط الجبائي الإجمالي؛ (I) يعبر الإيرادات الجبائية؛ (PIB): يمثل الناتج الداخلي الخام.

3.2. أهمية قياس مستوى الضغط الجبائي:

إن دراسة الضغط الجبائي يستهدف بالدرجة الأولى قياس التغيرات والآثار الممكن أن تحدثها عملية فرض ضريبة جديدة أو رفع سعرها أو توسيع وعائها، ولعل من أهم هذه التغيرات نذكر مايلي:

- **تغيرات لا إرادية:** تحدث بسبب اختلالات في الهيكل الجبائي التي تجعل أهداف السياسة الجبائية أو الأسس العلمية والفنية للإخضاع الجبائي في تناقض واضح وصارخ؛
- **تغيرات مقصودة:** تعبر عن مجموع التغيرات التي يهدف النظام الجبائي أو السياسة الجبائية إلى تحقيقها؛
- **تغيرات تلقائية:** تعبر عن تلك التغيرات التي تحدث بطريقة تلقائية نتيجة فرض ضرائب جديدة أو رفع أسعار ضريبة قائمة أو توسيع نطاقها.

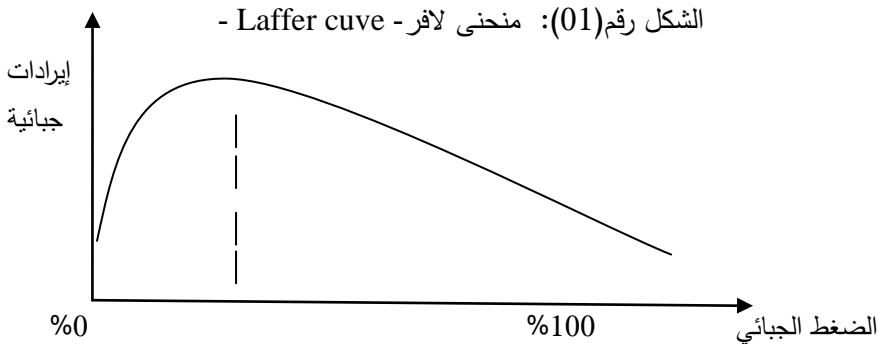
وبناء عليه يعتبر قياس الضغط الجبائي بمثابة خريطة طريق لمعرفة الإمكانيات الاقتصادية المتاحة في الدولة ولدى الأفراد، والتي يمكن الاقتطاع منها بما يحقق أكبر حصيلة جبائية ممكنة للدولة دون إحداث ضرر بمكونات النشاط الاقتصادي والأفراد المكلفين بالضريبة، وذلك بوضع أسعار ضريبة أو توسيع الوعاء الضريبي بما يراعي

حدود قياس الضغط الجبائي في الجزائر (2000-2017)

توجهات النشاط الاقتصادي عموما، فإذا تعدى مستوى الضغط حدود معينة تسمى بالضغط الجبائي الأمثل، فمن المنتظر ألا تحقق الضريبة أهدافها بكفاءة وفعالية.

4.2. الضغط الجبائي الأمثل:

إن التوقف عند مستوى أمثل للضغط الجبائي أصبح يكتسي أهمية بالغة في الاقتصاديات المعاصرة كونه يجعل رسمي السياسات المالية على مستوى الدولة وكذلك المحللين الماليين والاقتصاديين يقفون على بعض انعكاسات الضريبة ومدى تحقيق أهدافها، وتتفق أدبيات الضريبة في الدول المتقدمة على حدوده المثلى في الظروف الاقتصادية العادية في نسبة تتمحور حول 25% (نسبة كولن كلارك)، أما في الدول النامية فعادة ما نجد مستويات الضغط الجبائي منخفض (ناصر، 2009، ص65)، وهو ما يعكس طبيعة العلاقة الطردية بين زيادة نسبة الضغط الجبائي وتطور اقتصاد الدولة (ارتفاع الدخل، كبر حجم المشروعات وسعة أسواقها). وعموما كلما ارتفع الضغط الجبائي كثيرا فمن المنتظر أن تكون له آثار معاكسة على الإيرادات الجبائية (OCDE, 2018, p13)، وقد عبر عنه الاقتصادي الأمريكي لافر بفكرة "مزيد من الضريبة يقتل الضريبة"، حيث أوضح أن هذه العبارة تتحقق لما تقوم الدولة بتجاوز عتبة معينة من فرض الضرائب، ويصبح ذلك معرقل للحركية الاقتصادية (Didier, 2015, p1)، حيث تستلب الضريبة جزء كبير من الدخل ما يجعل المكلف بالضريبة يبحث عن كل الوسائل للتهرب أو العش عند التصريح بالدخل، ما يؤدي في نهاية الأمر إلى حدوث التباطؤ الاقتصادي، والشكل التالي يختصر ذلك:



Source: Didier brochon; courbe laffer; de la théorie à la pratique.2015,p1
disponible sur le lien: <https://actufinance.fr/actu/courbe-de-laffer-6966349.html>

يتضح من الشكل أعلاه أنه كلما ارتفع مستوى الضغط الجبائي كلما انخفضت الإيرادات الجبائية، وعند مستوى 100% من الضغط فإن المكلفين سيجمعون تماما عن ممارسة أي نشاط اقتصادي خشية استلاب دخولهم.

5.2. مشاكل قياس الضغط الجبائي:

لقد تعددت المحاولات في سبيل إيجاد معيار يستند إليه في قياس الضغط الجبائي الإجمالي، وذلك على أساس العلاقة بين حجم كل من الاقتطاع الضريبي والدخل الوطني الصافي أو صافي الناتج الوطني، فواجه هذا المعيار صعوبات كثيرة نجمت عن صعوبة تحديد مفهوم كل من هذين المتغيرين، فهل يقتصر مفهوم الاقتطاع الضريبي على الضرائب والرسوم أم أن هذا المفهوم يتضمن أيضا القروض الإجبارية واقتطاعات الضمان الاجتماعي (البطريق، 2002، ص12)، هذا فضلا عن التباين الواضح في اتجاهات الدول بشأن تحديد مفهوم الدخل الوطني واختلاف الهياكل الضريبية وطرق تحديد الأسعار في كل دولة. كما أن المقارنات الدولية في مجال الضغط الجبائي تواجه صعوبات عديدة حتى في حالة إتباع أسس موحدة في حساب العبء الضريبي، فلو نفترض أن الضغط الجبائي في أمريكا والصومال يساوي 15% فهل هذا يعني تساوي أثرهما؟ طبعاً الإجابة بـ لا، فالدخول متفاوتة تفاوتاً كبيراً بين أمريكا والصومال، فاقططاع 15% من الدخل الصومالي يكون أشد وطأة من اقططاع 15% من الدخل الأمريكي بسبب العلاقة العكسية بين مستوى الدخل والمنفعة الحدية، فكلما ارتفع مستوى الدخل تناقصت المنفعة الحدية منه.

ما نستنتجه مما سبق، أن قياس الضغط الجبائي يواجه ثلاث صعوبات تتعلق بالصعوبة الأولى بتضارب أساليب تحديد مجموع المداخل الجبائية، أما الصعوبة الثانية فتتعلق بتحديد المجمع الاقتصادي الذي يستند إليه لتقدير نسبة الضغط الجبائي، في حين تتعلق الصعوبة الثالثة بتفسير النتيجة المنحصل عليها عند حساب معدل الضغط الجبائي خاصة عند إجراء المقارنات الدولية.

3. تحليل تركيبية الإيرادات الجبائية في الجزائر 2000-2017:

سنحاول في البداية إبراز تطور تركيبية الإيرادات الجبائية، حتى نتمكن من معرفة الدور الذي تلعبه مكونات حجم الاقططاعات الجبائية العادية مقارنة بالجبائية البترولية.

1.3 تحليل التطور الكلي للإيرادات العامة في الجزائر:

حدود قياس الضغط الجبائي في الجزائر (2000-2017)

يقسم المشرع الجزائري الإيرادات العامة (محززي 2008، ص115) حسب المادة 11 من قانون 84-17 إلى:

- إيرادات جبائية: تضم الضرائب المباشرة، حقوق التسجيل والطابع، الضرائب غير المباشرة، الضرائب على رقم الأعمال، الحقوق الجمركية.

- الجباية البترولية: تتكون من ضريبة على إنتاج البترول السائل والغاز، بالإضافة إلى ضريبة مباشرة على الأرباح الناتجة عن النشاطات البترولية المتعلقة بالبحث، الاستغلال والنقل عبر القنوات. أما إيرادات الأخرى: فتتعلق بمختلف مداخل أملاك الدولة، أموال المساهمات والهيا والهدايا والهبات، الغرامات... الخ.

وبتحليلنا لهيكل إيرادات الدولة نجد أن الجباية البترولية تعتبر من أهم مصادرها بنسبة تقارب 55% كمتوسط خلال الفترة المدروسة، مع تسجيل تراجعها بشكل لافت خلال السنوات الأخيرة خاصة بعد الانهيار الحاد لأسعار النفط في الأسواق الدولية منذ النصف الثاني من سنة 2014، حيث مثلت حوالي 35% و 39% في سنة 2016 و 2017 على التوالي، والجدول التالي يلخص ذلك.

الجدول رقم(01): تطور الإيرادات الجبائية للجزائر خلال الفترة (2000-2017)

السنة	إيرادات الموازنة مليار دج	الجبائية البترولية مليار دج	نسبة الجبائية البترولية من إجمالي الإيرادات	الجبائية العادية مليار دج	إيرادات غير جبائية (م دج)
2000	1578.1	1213.2	76.87	349.5	15.4
2002	1603.2	1007.9	62.86	483	112.4
2003	1974.4	1350.0	68.37	524.9	99.4
2004	2229.7	1570.7	70.44	580.4	72.1
2005	3082.5	2352.7	76.32	640.3	83.8
2006	3639.8	2799.0	76.90	720.8	119.7
2007	3687.8	2796.8	75.83	766.8	116.2
2008	5190.5	4088.5	78.76	965.2	136.3
2009	3676.0	2412.7	65.63	1146.6	115.8
2010	4379.6	2905	66.33	1298	189.8
2011	5790.1	3979.7	68.73	1527.1	283.3
2012	6339.3	4184.3	66.01	1908.6	246.4
2013	5957.5	3678.1	61.73	2031	248.4
2014	5738.4	3388.4	59.04	2091.4	258.5
2015	5103.1	2373.5	46.51	2354.7	374.9
2016*	4747.4	1682.5	35.44	2722.6	342.3

400	43035 .	39.03	2200.1	.55635	2017*
-----	---------	-------	--------	--------	-------

المصدر: بالاعتماد على بنك الجزائر، التقارير السنوية حول الوضعية النقدية والمالية للجزائر، أعداد 2003، 2006، 2010، 2013، 2015. *قانون المالية 2016؛ 2017. يتضح لنا من الجدول رقم (01) أن إيرادات الموازنة العامة في عمومها عرفت ارتفاع خلال الفترة (2000-2012)، رغم التذبذبات المسجلة في بعض السنوات على غرار سنة 2003، و 2009، وقد سجلت إيرادات الموازنة أقصاها سنة 2012 بقيمة قاربت 6339.3 مليار دج، ويعود ذلك إلى ارتفاع حصة الجباية البترولية الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول خلال هذه الفترة. أما بعد 2012 فقد سجلت إيرادات الموازنة تراجعاً سنة بعد سنة، وقد أصبح أكثر شدة منذ 2016، حيث بلغت حوالي 4747.4 مليار دج مقابل 6339.3 مليار دج سنة 2012 (تقرير بنك الجزائر 2016، ص 69)، كنتاج للتراجع الحاد في أسعار النفط، حيث انتقل سعر برميل النفط من 111.9 دولار أمريكي للبرميل سنة 2012 إلى 52.79 دولار أمريكي للبرميل سنة 2015، ثم 47.03 دولار للبرميل سنة 2016. (تقرير بنك الجزائر، 2017، ص 58)

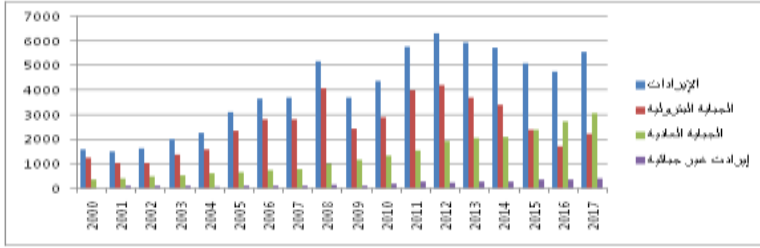
إن التراجع الحاد في إيرادات الدولة يعكس بجد الدور الذي تلعبه الجباية البترولية كمصدر أساسي لإيرادات الموازنة العامة، فبعد الارتفاع غير المسبوق لأسعار النفط في الأسواق الدولية، ظلت الجباية البترولية تمثل حوالي 65% من إيرادات الموازنة منذ بداية الألفية إلى غاية سنة 2013، لتعرف بعدها منحنى تنازلي بفعل انخفاض أسعار النفط، وسياسة التقشف المنتهجة منذ 2014 (بن دعاس، و رقوب، 2017، ص 14) والتي أدت إلى تجميد العديد من المشاريع الكبرى، حيث لم تتعدى مساهمة الجباية البترولية في الموازنة نسبة 47% كمتوسط للفترة الممتدة من 2014-2017.

2.3 مكانة الجباية العادية في هيكل إيرادات الدولة:

تمثل الجباية العادية حوالي 40% (كمتوسط للفترة المدروسة) من إيرادات الموازنة، مع تسجيل ارتفاع نصيبها بشكل لافت في السنوات الأخيرة بسبب انهيار أسعار النفط، والشكل التالي يلخص ذلك.

الشكل (02): تطور الإيرادات، الجباية البترولية، الجباية العادية، الإيرادات غير الجبائية

حدود قياس الضغط الجبائي في الجزائر (2000-2017)



المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (01)

من الشكل رقم (02) يتضح لنا جليا أن الحصيلة الفعلية للجبائية العادية خلال الفترة المدروسة تزامت سنة بعد سنة، فبعد أن سجلت حوالي 349.5 مليار دج سنة 2000، فقد ارتفعت إلى حوالي 2200.1 مليار دج سنة 2017، ما يعكس تضاعفها بأكثر من 6 مرات بين سنتي 2000 و 2017، ويعزى هذا التطور إلى نمو عدد المكلفين بالضرائب بفعل برامج الاستثمارات العمومية، التي ساهمت في خلق أوعية ضريبية جديدة، إضافة إلى تحسن (نسبي) في مردودية الإدارة الضريبية بفعل الإصلاحات التي مست هذه الأخيرة بدءا من سنة 2002. رغم الإجراءات الجبائية العديدة التي عرفتها هذه الفترة، والتي جاءت في شكل تخفيضات وإعفاءات شملت مختلف قوانين المالية.

أما فيما يخص تطور حصيلة الإيرادات غير الجبائية فقد عرفت كذلك تحسنا من سنة لأخرى حيث انتقلت من 15.4 مليار دج سنة 2000، إلى 400 مليار دج سنة 2017، مع العلم أن أكثر من 91% من حصيلة الإيرادات غير الجبائية تعود حواصله بصفة كلية إلى الهيئات المحلية.

الحاصل مما سبق أن الموارد المالية المتأتية من النفط تلعب دورا هاما في توازن الموازنة العامة للدولة، حيث مثلت في المتوسط ما يقارب 55% لفترة الدراسة، إلا أن الشيء الملاحظ كذلك هو التنامي التدريجي للموارد المتأتية من الجبائية العادية، في مقابل انخفاض نسبة مساهمة الجبائية البترولية في إيرادات الميزانية من حوالي 63% في بداية الألفية إلى حوالي 39% سنة 2017. وعموما يبقى الانخفاض الحاد في أسعار النفط، المتزامن مع ارتفاع حجم الإنفاق العمومي يشكل خطرا مضاعفا على التوازنات المالية للدولة واستقرارها؛ والتحدي القائم أمام الحكومة الجزائرية حسب صندوق النقد الدولي (ص ن د، مشاورات المادة الرابعة، 2016، <https://www.imf.org/~/media/.../IMF/.../2016/pr16107apdf.ash>)

هو ضرورة إحلل الجباية العادية محل الجباية البترولية، وضغط النفقات الجارية وإتباع سياسات ترشيدها، والبحث عن مصادر تمويلية بديلة.

3.3. مساهمة أهم أنواع الضرائب والرسوم في هيكل الإيرادات الجبائية:

استنادا إلى التشريع الجبائي الجزائري تقسم إيرادات الجباية وفق التصنيف التقليدي، حيث نجده يفرق بين خمسة أنواع من الضرائب تنظمها خمسة قوانين مختلفة (وزارة المالية الجزائرية، التشريع الجبائي، 2017، <https://www.mfdgi.gov.dz>)، وهي:

- قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة ؛

- قانون الضرائب غير المباشرة ؛

- قانون الرسم على القيمة المضافة TVA؛

- قانون التسجيل وقانون الطابع.

كما تجدر الإشارة إلى وجود حقوق و رسوم و إتاوات مطبقة في المجالات الجمركية و على أملاك الدولة تنظمها تشريعات خاصة بها مثل قانون الجمارك، قانون أملاك الدولة، و كذلك تدابير قوانين المالية السنوية.

وفي الواقع العملي تقسيم الضرائب إلى: الضرائب على المداخيل و الأرباح وتشمل: ذ (الضريبة على الدخل الإجمالي IRG ، الضريبة على أرباح الشركات IBS) و ضرائب على الإنفاق وتشمل: (الرسم على القيمة المضافة TVA الضرائب غير المباشرة ، حقوق الدمغة ، حقوق التسجيل و الطابع و الضريبة على الممتلكات)، وفي الجدول التالي نلخص مساهمة أهم أصناف الضرائب في تركيبة الجباية العادية.

الجدول رقم (02): مساهمة أهم أنواع الضرائب والرسوم في هيكل الجباية (2000-2015)

السنوات	نسبة مساهمة IRG في هيكل الجباية	نسبة مساهمة IBS في هيكل الجباية
2000	13.4	8.63
2002	14.35	8.70
2004	15.91	8.12
2006	16.24	15.80
2008	19.71	13.50
2010	22.72	19.47
2011	28.10	15.87
2012	31.24	12.76
2013	26.90	12.46
2014	28.45	12.70
2015	29.41	12.55

حدود قياس الضغط الجبائي في الجزائر (2000-2017)

نسبة مساهمة VAT في هيكل الجبائية (%)	32,22	31,80	34,81	34,76	39,40	34,52	32,46	30,40	32,50	33,20	31,20
--	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------

المصدر: بالاعتماد على وزارة المالية الجزائرية، www.mfdgi.gov.dz

يتضح لنا من الجدول رقم 02، أن الحصيلة المتأتية من الضرائب الثلاثة في مجملها عرفت منحى تصاعدي منذ بداية الألفية الثالثة نتيجة الإصلاحات الجبائية المطبقة وتوسع أوعيتها نوع ما، حيث تستأثر بحوالي 60 % من إجمالي الجبائية العادية، (كمتوسط للفترة) وقد أصبحت تمثل أكثر من 70% خلال السنوات الأخيرة.

أما على مستوى كل ضريبة على حدة، فنجد الرسم على القيمة المضافة يستحوذ على الحصة الأكبر في حصيلة الجبائية العادية بنسبة تقارب 30%، وذلك باعتباره يدفع عند القيام بالإتفاق أو الاستهلاك، بالإضافة إلى كونها تغطي مختلف القطاعات الاقتصادية وفق معدلين هما 17 % و 7% قبل 2016 ثم 19% و 9% منذ 2017 (وزارة المالية الجزائرية، النظام الجبائي الجزائري، 2017، <https://www.mfdgi.gov.dz>).

كما تعتبر الضريبة على الدخل الإجمالي (ناصر، 2009، ص67) من أهم الضرائب في هيكل الجبائية العادية بعد الرسم على القيمة المضافة، حيث استحوذت في السنوات الأخيرة على ما يقارب 30% من حصيلة الجبائية العادية، بسبب التعديلات التي عرفها نظام الأجور، الذي ترتب عنه زيادة في الضريبة على الدخل الإجمالي فئة الأجور والمرتبات التي تسهم بحوالي 80% من إجمالي حصيلة الضريبة على الدخل الإجمالي، والتي تستقطع من المنع ما يجعلها قريبة جدا لما هو متوقع الحصول عليه.

أما بالنسبة للضريبة على أرباح الشركات فمساهمتها في حصيلة الجبائية العادية لا تتعدى 13% كمتوسط الفترة (2000-2017)، ما يعكس ضعف مساهمتها في سيرورة الاقتصاد الجزائري، نتيجة ضعف نسيج المؤسسات التي تخلق الثروة، وضعف حجم المؤسسات الاقتصادية (ولهي، 2012، ص135)، كما قد يؤثر انخفاض مساهمتها في الحصيلة الجبائية إلى انتشار ظاهرة التهرب والغش الضريبي.

4. قياس الضغط الجبائي في الجزائر 2000-2017

يكتسي قياس الضغط الجبائي في أي دولة أهمية بالغة، باعتباره مؤشر على مدى مقدرة اقتصادها والمكلفين بالضريبة على تحمل أعبائها، كما يُمكن راسمي السياسات الاقتصادية والمحللين الماليين والباحثين من الحكم على مدى فعالية النظام الضريبي المطبق، وفيما يلي سنحاول قياسه في الجزائر .

1.4. مداخل قياس الضغط الجبائي في الجزائر :

سنحاول قياس الضغط الجبائي في الجزائر من خلال نسبة مجموع الاقتطاعات الجبائية بمفهومها الواسع والضيق إلى الناتج المحلي الإجمالي الخام، وذلك بالنظر لخصوصية الاقتصاد الجزائري الذي يمثل فيه النفط حوالي 35% في تركيبة الناتج المحلي الخام (متوسط الفترة المدروسة)، والمكانة التي تحض بها الجباية البترولية في إيرادات الموازنة العامة، ومن أجل درء التشوهات نستخدم ثلاث معادلات لحسابه انطلاقا من مختلف الاقتطاعات الجبائية الواردة في موازنة الدولة، أما فيما يخص إجمالي الناتج المحلي الخام فنستخدمه في معناه العام، كما نستخدمه باستبعاد قطاع المحروقات ، وبناء عليه نستنتج ثلاث علاقات، وهي:

- **الضغط الجبائي الإجمالي (المعنى الواسع) = إجمالي الاقتطاعات (الجبائية وغير**

الجبائية) الواردة في الموازنة على إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الخام.

- **الضغط الجبائي باستبعاد قطاع المحروقات (المعنى الضيق) = إجمالي الاقتطاعات**

ماعدا الجباية البترولية على إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الخام.

- **الضغط الجبائي باستبعاد كلي لقطاع المحروقات = إجمالي الاقتطاعات الجبائية**

العادية على إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الخام.

وفي الجدول أدناه نحاول إبراز مخرجات تطبيق ما سبق خلال الفترة (2000-2017)

حدود قياس الضغط الجبائي في الجزائر (2000-2017)

الجدول رقم (03) قياس مستويات الضغط الجبائي في الجزائر (2000-2017)

السنة	النتائج المحلي (PIB) مليار د ج (1)	النتائج المحلي الإجمالي الخام (PIB H H) مليار د ج (2)	إيرادات الموازنة مليار د ج (3)	الجبائية البيروقراطية مليار د ج (4)	الجبائية العادية مليار د ج (5)	إجمالي الإيرادات العادية مليار د ج (6)	إجمالي الاقطاعات / الناتج المحلي الخام (7)	إيرادات العادية / الناتج المحلي الخام (8)	اقتطاعات الجبائية العادية / الناتج المحلي الخام / ناتج المحروقات (9)
2000	4123.5	1978.2	1578.1	1213.2	349.5	364.9	0.38	0.09	0.18
2001	4227.1	1986.6	1505.5	1001.4	398.2	504.1	0.36	0.12	0.20
2002	4522.8	2125.9	1603.2	1007.9	483	595.3	0.35	0.13	0.23
2003	5252.3	2784	1974.4	1350.0	524.9	624.4	0.38	0.12	0.19
2004	6149.1	3013.9	2229.7	1570.7	580.4	659	0.36	0.11	0.19
2005	7562.0	3629.3	3082.5	2352.7	640.3	729.8	0.41	0.10	0.18
2006	8501.6	4081	3639.8	2799.0	720.8	840.8	0.43	0.10	0.17
2007	9352.9	4676.4	3687.8	2796.8	766.8	891	0.39	0.09	0.16
2008	11043.7	5078.4	5190.5	4088.5	965.2	1102	0.47	0.10	0.19
2009	9968.0	6179.2	3676.0	2412.7	1146.6	1263.3	0.37	0.13	0.18
2010	11991.6	6719.5	4379.6	2905	1298	1474.6	0.37	0.12	0.19
2011	14588.5	7877.6	5790.1	3979.7	1527.1	1810.4	0.40	0.12	0.19
2012	16208.7	9077.6	6339.3	4184.3	1908.6	2155	0.39	0.13	0.21
2013	16643.9	10319.5	5957.5	3678.1	2031	2279.4	0.36	0.14	0.20
2014	17205.1	11183.3	5738.4	3388.4	2091.4	2350	0.33	0.14	0.19
2015	16799.2	12599.5	5103.1	2373.5	2354.7	2729.6	0.30	0.16	0.18
2016	15824.4	11551.9	4747.4	1682.5	2722.6	3064.9	0.30	0.19	0.17
2017	16257.4	11218.3	5635.5	2200.1	3035.4	3363.4	0.34	0.21	0.27
							0.37	0.14	0.19

المصدر: - الحسابات الواردة في العمود 7، 8، 9 من إعداد الباحث باعتماد على البيانات الواردة في الأعمدة السابقة.

- البيانات الواردة في العمود من 1 إلى 6 بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر السنوية لسنة 2003، قانون المالية 2017 ***قانون المالية 2016؛ *2006، 2010، 2013، 2015. -
- les calculs des PIBHH (colonne 2) selon la répartition de production de la nation selon l'activité et le secteur juridique; résultats des année / 2008-2014, office nationale des statistiques, algérie et les comptes nationaux trimestriels - 4ème trimestre 2015, office nationale des statistiques, algérie, 2016, p 20.

يتضح من الجدول رقم 03، أن الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر عرف وتيرة نمو بمعدلات متباينة خلال الفترة (2000-2017)، ومنتاسبة مع تقلبات أسعار النفط، حيث ساهم النفط بحوالي 35% في تركيبة الناتج المحلي الإجمالي، مع تسجيله تراجع تدريجي في السنوات الأخيرة، فبعد أن كان يسهم بحوالي 60% في تركيبة الناتج في بداية الألفية، فقد أصبح لا يتعدى 30% نهاية سنة 2017، بسبب تراجع الموارد المتأتية من الصادرات النفطية، وعموما فقد تضاعف الناتج المحلي الاجمالي بـ 4 أضعاف منذ بداية الألفية، وإذا أخذنا الفترة الممتدة بين سنة 2011 و سنة 2017، نجده أنتقل من حوالي 14588.5 مليار دينار إلى حوالي 16257.4 مليار دينار ، وهو ارتفاع طفيف بسبب انهيار أسعار النفط، في حين ارتفع الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات بحوالي 6 مرات منذ بداية الألفية الثالثة، وإذا أخذنا الفترة الممتدة بين سنة 2011 و سنة 2017، نجده ارتفع من حوالي 7877.6 مليار دينار إلى حوالي 11218.3 مليار دينار، ما يعكس تراجع مكانة قطاع النفط في تركيبة الناتج مقارنة بالقطاعات الأخرى.

إن التمييز بين الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي خارج قطاع النفط في الجدول رقم 03، يهدف إلى معرفة حجم الأثر الذي يلعبه النفط ومستوى الجباية البترولية عند حساب مستوى الضغط الجبائي، ومن أجل الوقوف على ذلك قمنا بحساب مستوى الضغط وفق العلاقات الثلاثة الواردة سابقا.

2.4. هل مستوى الضغط الجبائي في الجزائر يعبر عن مردودية النظام الجبائي ؟

للإجابة على هذا السؤال قمنا بحساب مستوى الضغط الجبائي وفق ثلاث معادلات، حاولنا من خلالها تجاوز مشكلات حسابه لاسيما ما تعلق بتركيبية الناتج المحلي الإجمالي الخام ، حيث أخذنا الناتج المحلي الخام خارج المحروقات والناتج المحلي الخام الإجمالي، كما قمنا بأخذ مستوى الاقتطاعات الجبائية والإيرادات العادية.

حدود قياس الضغط الجبائي في الجزائر(2000-2017)

فعدن قياس للضغط الجبائي بمفهومه الواسع، كما يوضحه العمود (7) من الجدول رقم(03)، نجد مستواه سجل معدل متوسط قدره 0,37 خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2000 و 2017، (أعلى من المستوى الأمثل المحدد بحوالي 0,25) مع تسجيل اتجاهه نحو الانخفاض بشكل متذبذب منذ سنة 2000، ما يعكس المكانة التي تحظى بها الجباية البترولية في تركيبة الناتج، لكن هل يعبر مستوى الضغط الجبائي بمفهومه الواسع حقا عن ثقل العبء الضريبي ؟

لاشك أن المفهوم الواسع للضغط الجبائي في الجزائر يشوه حقيقة الضغط الجبائي على المكلفين بالضريبة، لذلك يتوجب علينا قياس مستوى الضغط الجبائي بمفهومه الضيق الذي يستبعد الجباية البترولية كما هو وارد في العمود (8) من الجدول (03)، حيث يتضح لنا أن مستوى الضغط الجبائي لا يتعدى معدل 0,14 ما يعكس ضآلة العبء الضريبي على المكلفين مادام أنه بعيد عن المستوى الأمثل(0,25)، أما عند حساب الضغط الجبائي باستبعاد الجباية البترولية واستبعاد قطاع المحروقات من تركيبة الناتج المحلي الخام فنجد معدله في حدود 0,19 كمتوسط للفترة المدروسة، وهو إشارة جيدة بالنسبة لصانعي السياسات على مستوى الحكومة، قد تستغله لفرض ضرائب جديدة أو توسيع الأوعية الضريبية والاعتماد على الضرائب التصاعديّة..الخ، لكن رغم ذلك يجب أن نكون حذرين في تفسير هذه النتائج، فقد تكون هذه النسب متأثرة بعدم بذل الإدارة الضريبية لجهود كافية لتحصيل الضريبة، أو قد يكون ذلك ناتج عن ارتفاع نسب التهرب الضريبي ما جعل إدارة الضرائب تفتقد جزء من الضرائب الواجب تحصيلها،

ما نخلص إليه أن هناك تباين كبير بين مستوى الضغط الإجمالي بمعناه الواسع عن مستوى الضغط الجبائي خارج المحروقات(الهوة بين 0,37 و 0,19)، ما يجعل الركون إلى مستوى الضغط الجبائي كمسفر لكفاءة النظام الجبائي صعب المنال، ورغم ذلك يبقى الضغط الجبائي خارج قطاع المحروقات هو أكثر مدلولية على مدى ثقل العبء الضريبي، حيث يمكن الاستناد إليه لمعرفة المقدرة التكاليفية للممولين.

3.4. حدود استخدام مستوى الضغط الجبائي لقياس المردودية الجبائية:

إن استخدام مستوى الضغط الجبائي في الجزائر لقياس المردودية الجبائية تحده مجموعة من المشاكل يتعلق بعضها بالاختطاع الجبائي وبعضها الآخر يتعلق بتركيبية الناتج المحلي الخام في الجزائر، وفيما يلي نحاول التفصيل فيها.

- تركيبية الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر: كما هو معلوم لا يزال النفط يمثل حوالي 35% من تركيبية الناتج المحلي الخام، ما يجعل الركون إليه في قياس مستوى الضغط الجبائي يشوه حقيقة المقدرة التكلفة والعبء الضريبي على المكلفين ؛

- تركيبية الاقتطاعات الجبائية: حيث تمثل الجباية البترولية حوالي 55% (متوسط الفترة المدروسة) من مجموع إيرادات موازنة الدولة، ما يجعل استبعادها ضرورة ملحة للاقتراب من مدلولية مستوى الضغط الجبائي ؛

- تركيبية الجباية العادية: حيث تمثل الضريبة على أرباح الشركات حوالي 13% فقط في هيكل الجباية، في حين تمثل الضرائب التي تقتطع من المنبع والضرائب على الإنفاق أكثر من 60%، ما يؤثر لارتفاع التهرب الضريبي وضعف الرقابة على النشاط الاقتصادي ؛

- عدم ظهور الإيرادات الموجهة للجماعات المحلية في الإيرادات الضريبية: (حسب الاقتطاعات لصالح الجماعات المحلية) ما يجعل مستوى الضغط الجبائي مضلل، خاصة أن الإيرادات الضريبية المحلية تمثل حوالي 5% من تركيبية الناتج المحلي الإجمالي الخام ؛

- ارتفاع التهرب والغش الضريبي: تشير مختلف التقارير الجبائية أن هناك هوة كبيرة بين ما هو متوقع من الضريبة ووعائها في الجزائر وبين ما هو محصل فعلا، ما يؤثر سلبا عند حساب مستوى الضغط الجبائي ؛

- ضعف الإجراءات المتخذة من طرف الإدارة الضريبية لتحصيل الضريبة، وعدم بذل مجهود كافي لتحصيلها، بالإضافة إلى نقص فعالية نظام الرقابة الجبائية ؛

- انخفاض مستوى الضغط الجبائي عن حدوده المثلى، قد يكون إشارة إلى انخفاض المقدرة التمويلية للدخل الوطني وبالتالي ضعف مستوى الدخل الفردي ؛

- ارتفاع معدلات البطالة كذلك لها تأثير كبير في مستوى الضغط الجبائي، حيث تنعكس على شكل انخفاض مستواه بشكل مضلل.

5. خاتمة:

رغم أن العديد من علماء المالية العمومية والضريبة تحديدا حاولوا تحديد معدل أمثل للضغط الجبائي يتراوح بين 20% و 25%، إلا أن حدوده الطبيعية تبقى تتراوح بين 0 و 100%، بشكل يؤشر إلى أنه كلما زاد الإنفاق زاد معه الاقتطاع الجبائي، وعموما عند محاولتنا قياس الضغط الجبائي في الجزائر، اعترضتنا مشاكل كثيرة لمعرفة مدلولته بسبب ثنائية النظام الجبائي الجزائري (جبائية عادية، جبائية بترولية)، بالإضافة إلى عدم إدراج الإيرادات الموجهة للجماعات المحلية، كما أننا وقفنا على انخفاض مستوى الضغط الجبائي خارج قطاع المحروقات، حيث يشكل حوالي 19% في الفترة الممتدة بين سنتي 2000-2017، وهو في الحقيقة لا يعكس كفاءة النظام الجبائي الجزائري بقدر ما يعكس ضعفه، بسبب الحدود والمشاكل التي تعترض عملية قياسه، كضعف الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات، وانتشار الاقتصاد الموازي، ارتفاع التهرب الضريبي، وكذا ارتفاع نسبة مساهمة الجبائية البترولية في تركيبة الناتج، بالإضافة إلى انخفاض مستوى البطالة أو الدخل الفردي؛ ما يثبت فرضية البحث.

وبناء على النتائج المتوصل إليها يمكننا طرح الاقتراحات التالية:

مادام الضغط الجبائي لم يتعدى النسبة المثلى له يمكن لرسمي السياسات على مستوى الحكومة العمل على رفع مستوى التحصيل الجبائي (زيادة الحصيلة)، من خلال توسيع الأوعية الضريبية، وتفعيل نظام الرقابة الجبائية للتخفيف من التهرب الضريبي، مع ضرورة الحرص على عدم الإضرار بالاقتصاد الوطني، (حتى لا يسقط الاقتصاد في مقولة مزيد من الضريبة يقتل الضريبة)، وذلك بإنعاش الجهاز الإنتاجي، توفير المناخ الاستثماري الملائم، تطهير الاقتصاد الموازي، رفع الوعي الضريبي، تجسيد مبدأ العدالة الضريبية، والعمل على إرساء دعائم تحقيق كفاءة النظام الضريبي من خلال تبسيط الهياكل الضريبية، وتوسيع قاعدة التحصيل، وإلغاء الإعفاءات على الضرائب على أرباح الشركات وتفعيل الرقابة عليها، وزيادة التصاعدية في ضرائب الدخل الشخصي، بالإضافة إلى تطبيق ضرائب جديدة على الثروة والممتلكات العقارية أو تحسين تصميم الضرائب القائمة و ضمان تطبيقها.

6. المراجع

- الكتب:

- البطريق أحمد يونس، السياسات الدولية في المالية العامة، الدار الجامعية، (مصر، الدار الجامعية، 2002).
- لعمارة جمال، منهجية إعداد الميزانية العامة في الجزائر، الفجر للنشر والتوزيع، (مصر، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004).
- قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003).
- محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008).

الأطروحات:

- ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو المستديم في الجزائر 2000-2012، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014.

المقالات:

- بوزيدة حميد، الضغط الضريبي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، المجلد 02، العدد 04، 2004.
- دخموش العربي، جغلوب نوال، محاولة تقييم الضغط الجبائي في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الاقتصاد والمجتمع، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، المجلد 01، العدد 02، 2004.
- ناصر مراد، تقييم الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، العدد 09، 2009.
- ولهي بوعلام، ملامح النظام الضريبي الجزائري في ظل التحديات الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، العدد 12، 2012.

المدخلات:

- بن دعاس زهير، رقوب نريمان، متطلبات استدامة مصادر تمويل النفقات العمومية على ضوء تطلعات النموذج الاقتصادي الجديد، الملتقى الدولي الثاني: البدائل التمويلية للإنفاق الحكومي بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، يومي 13-14 مارس 2018، جامعة قلمة، الجزائر.

حدود قياس الضغط الجبائي في الجزائر(2000-2017)

التقارير والمواقع الالكترونية:

- بنك الجزائر (2015)، تقرير الوضعية النقدية والمالية في الجزائر، متاح على الرابط www.bank-of-algeria.dz/html/communicat_mo3.htm ، تاريخ الاطلاع: 2018/5/16
- صندوق النقد الدولي(2016) "خبراء الصندوق يختتمون بعثة مشاورات المادة الرابعة لعام 2016 إلى الجزائر"، <https://www.imf.org/~media/.../IMF/.../2016/pr16107apdf.ash> ، تاريخ الاطلاع: 2018/5/27.
- وزارة المالية، (2017)، النظام الجبائي الجزائري، متاح على <https://www.mfdgi.gov.dz> تاريخ الاطلاع: 2018/5/17
- وزارة المالية(2017)، كتيب التشريع الجبائي 2017 ، <https://www.mfdgi.gov.dz> ، تاريخ الاطلاع: 2018/5/18

- OCDE (2018), recettes fiscales. sur le lien:

<https://data.oecd.org/fr/tax/recettes-fiscales.htm> consulté le 23/04/2018

-DIDIER brochon (2015), courbe laffer; de la théorie à la pratique. disponible sur le lien: <https://actufinance.fr/actu/courbe-de-laffer-6966349.html>; consulté le 12/3/2018